٤١٣

الكلي والجزئي متحدان بمعنى بحا شئ واحد نحو الحيوان فانه كلي [فالكلي] الذي لا يمتنع
نفس تصوره من وقوع الشركة وهو كذلك وجزء لانه جزء الانسان لان الانسان
مركب من الانسان الحيوان والناطق وكذلك الكلي والجزئي متحدان بمعنى بحا شئ
واحد ايضا نحو زيد فانه كل باعتبار ماهيته لانه ماهيته مركب وهو الحيوان
الناطق والكل مركب من الاجزاء وكذلك وجزئي لان الجزئي هو الذي يمنع نفس
تصوره من وقوع الشركة وهو كذلك فاذا لانه كذلك صار الحيوان كليا وجزءا
وصار زيد كلا وجزئيا سماعه

١٦
١٧
١٨
٨
٥
٥٩
٤٨
١١

بيت

[قصد] [جهة] [مقدار]
نحونا نحو دارك يا حبيبي لقينا نحو الفين رقيبي
وجدناهم جياعا نحو كلب تمنوا منك نحوا من شرابي
[مثل] [نوع]

بسم الله الرحمن الرحيم

المراد بالحمد ههنا الحمد اللغوي ... وهو الثناء باللسان لما قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة وغيرها

الحمد لمن حمده احسن كل المقول وشكره اشرف ما تحبه العقول والصلاة
على محمد المقبول الذي لم يصل اليه المجهول وبعد فجمعت هذه الحواشي للمبتدئين
بالاستعانة القادر المعين من الكتب مع قصر باعي لتلك الغاية وما فعلت
بهذه الا اعتمادا على اغماض الابصار عن مواقع الانظار فاني اعترف بان ما
يستخرجه فكري غير صحيح قال الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره
الممكن سواه من غيره اقول نذكر قبله ثلث مقالات الاولى في بيان
مفهوم ما ههنا والثانية في بيان وجه الحصر وتقديم البعض على البعض و
الثالثة في بيان السؤالات مع الاجوبة المتعلقة الاولى في بيان
المفهومات الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري قصدا مطلقا
فالثناء جنس شامل له وللشكر والمدح وباللسان احتراز عن
الشكر وهي الشكر بالجنان والشكر بالاعضاء غير اللسان وعلى الجميل الاختياري
ليخرج ماهية المدح لان المدح يستعمل في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيدا
على حسنه او على شجاعته وقصدا اى مقصودا به تعظيم من الثناء له
احتراز به عن الاستهزاء وعن قول من قال فلان عالم نحرير قد قرا
عليه لانه لا يقصد منهما تعظيم من الثناء له مطلقا اى سواء كان بعد
الاحسان او قبله احتراز عن الحمد باللسان لان الشكر باللسان يكون بعد
الاحسان فقط والله علم لذات الواجب المستجمع لجميع الصفات

عند اكثر

عند اكثر العلماء وعند بعضهم اسم له ولذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب او غيره
لانه على تقدير استجماع لفظة الله لجميع الصفات يكون الحمد له حقا بالحمد
لجميع الصفات ولم يقل الحمد للواجب وغيره لئلا يتوهم اختصاص الحمد بوصف
دون وصف والواجب هو الذي يقتضي وجوده لذاته اى ذاته توجب وجوده
كالبارى تعالى فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه او كونه
موجودا مرتين لان ما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان متقدما
بالوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب على وجود المسبب فان كان
الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم تقدم الشيء على نفسه وهو باطل
وان كان الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر يلزم ان يكون الشيء موجودا
مرتين وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من حيث هي هي توجب وجوده
بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الوجود على نفسه ولا كونه موجودا
مرتين وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل
لانه ان كان الوجود المتقدم الذي هو غير الوجود المتأخر مقتضى الذات
كان الذات متقدما عليه بالوجود فهذا الوجود غير الوجودين
المتأخرين بالغرض فيحصل للذات وجود ثالث وهذا الوجود
الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود وهكذا
تقديره الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل

فان هذا المحل من معرف الاذهان والممتنع هو الذي يقتضي عدمه لذاته والممكن
هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته بل يكون وجوده وعدمه من
غيره وهو الذي يصح وان وجب وجوده لانه موجود كالاشياء والموجود كان
لا يكون الا كذلك وان امتنع نظيره لان وجود النظير مستلزم للفساد وهو
فساد العالم كما بين في علم الكلام وانما استوى وجود الممكن وعدمه
لانه لا يضره وجوده وعدمه ولا ينفعانه بخلاف الواجب فانه ينفعه و
جوده ويضره عدمه بخلاف الممتنع فانه يضره وجوده وينفعه عدمه
ولا يخفى عليك ان للممكن عدما قديما وهو العدم الذي قبل وجوده وعدما
حادثا وهو العدم الذي بعد وجوده والمراد من قولنا عدم الممكن من جهة
عدم الحادث لا عدمه القديم والا لم يوجد الاعدام القديمة لان العدم
القديم الذي قبل الوجود ان كان من غيره وهو الله كان هذا العدم مسبوقا
بالارادة وكل مسبوق بالارادة حادث فهذا العدم حادث
فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكلمين قائلون بالاعدام القديمة
وعلم منه ان الاعدام اما حادثة او قديمة وكل واحد منهما اما وقو
عي او فرضي والعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده
والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده
والعدم القديم الوقوعي حاصل للممتنع ولم يحصل له العدم الحادث

الوقوعي

الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع
محال فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع محال والعدم الفرضي
سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم الوقوعي
ولا العدم الحادث الوقوعي لان وجود الله تعالى ازلي وابدي منزه
عن العدم الوقوعي والمقالة الثالثة في بيان وجه الحصر ووجه تقديم
البعض على البعض اما وجه الحصر فهو ان الشيء اما ان يسلب الضرورة
عن طرفيه معا او عن احد طرفيه فان كان الاول فهو الممكن وان كان
الثاني فهو لا يخلو اما ان تسلب عن طرفي العدم او عن طرفي الوجود و
الاول الواجب والثاني الممتنع فان قلت هذا الحصر ليس بحاصر لانه يوجد
قسم في العقل ليس من الاقسام التي هي في الحصر وهو ان يكون الشيء طرفاه
ضروريا قلت هذا القسم وقوعي محال لا يلزم منه اجتماع النقيضين
بخلاف الاقسام الباقية تامل وانما قدم الواجب على الممتنع لامتناع
النظير موقوف على الواجب لان الواجب نظير له والنظير له موقوف عليه للنظير
لانه ما لم يثبت النظير لم يتصور النظير فكان موقوفا عليه لامتناع
النظير لان الامتناع موقوف على النظير لانه عرض يقوم بالنظير والعرض
موقوف على ما يقوم به واذا كان موقوفا على النظير فكان موقوفا على
على النظير له والنظير له موقوف عليه لامتناع النظير لان الموقوف عليه

للموقوف موقوف عليه صح

لكن الموقوف فثبت ان امتناع النظير موقوف على الواجب والموقوف عليه
مقدم على الموقوف فلهذا قدم الواجب عليه وايضا الوجوب يدل على تقديم
الواجب على الممتنع فقط ولنا الوجه الذي يدل على تقديم الواجب على الممتنع
والممكن معا هو ان الواجب صفة جرت على من هي له وغيره صفة جرت
على غير من هي له وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت
الواجب صفة جرت على غير من هي له كالممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود
لا وصف الله تعالى كما ان الممتنع هو وصف النظير لا وصفه تعالى والممكن هو
وصف الغير لا وصفه تعالى قلت الوجود عين ذات البارى كما بين
في علم الحكمة فان قلت لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما
صفة جرت على غير من هي له والممكن اشرف من الممتنع لانه موجود والممتنع
معدوم والموجود اشرف من المعدوم قلت لان مفهوم الممتنع وجودي
كما مر وان صدق على المعدوم ومفهوم الممكن عدمي وان صدق
على الموجود والوجودي مقدم على العدمي لشرفه وقيل قدم الممتنع
على الممكن لان الممتنع هو مسلوب الضرورة عن احد الطرفين
والممكن هو الذي مسلوب الضرورة عن الطرفين معا فاعتبر الطرف
المسلوب لان الطرف المسلوب واحد في الممتنع واثنان في
الممكن والواحد قبل المتعدد والمقالة الثالثة في الاسولة مع الاجوبة

فان قلت التحميد واجب لله تعالى فلم لم يحمد الشارح بل اخبر عن ثبوت
الحمد قلت المراد بالحمد اتيان ما يشعر بالتعظيم والاخبار عن ثبوت
الحمد لله تعالى مشعر بالتعظيم فان الواجب اسم الفاعل واسم الفاعل
لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي لان كون الله
تعالى واجبا شيء قد وجد في الزمان الماضي قلت الواجب يدل على الحال
فان كون الله تعالى واجبا موجود في الحال وكون الواجب موجودا
قبل الزمان الحال لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت
لا عدم للواجب اصلا فلم قلتم طرف العدم غير ضروري قلت العدم
الفرضي حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود للممتنع ايضا
فلم قلتم طرف الوجود غير ضروري قلت الوجود للممتنع فرضي لا وقوعي
فان قلت يلزم من قوله الممكن سواه ان يكون الممتنع ممكنا لان الممتنع
ايضا ما هو غير الواجب وهو اي كون الممتنع ممكنا محال قلت
الضمير يرجع الى الواجب والممتنع معا وافراد الضمير باعتبار كل واحد
ومن الواجب والممتنع منهما بمعنى الممكن سوى كل واحد من الواجب
والممتنع وهذا الجواب صحيح وبعضهم اجاب بان المراد بالامكان
الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو يشمل الممتنع
لان الضرورة مسلوبة عن احد طرفيه وهو طرف الوجود واعرض

او نقول ان الضمائر السبعة راجعة الى الالف واللام فيكون تقدير الكلام ان الحمد لله الذي وجب وجوده الذي امتنع نظيره الذي امكن سواه وغيره الذي قدر بقدرة وغيره ...

وقال البعض الضمير في سواه راجع الى الواجب والضمير في غيره راجع الى الممتنع فحينئذ لا يلزم ان يكون الممتنع ممكنا ...

عليه بانه يشمل الواجب ايضا فلم يكن القول الممكن سواه معنى ثم اجاب
عنه هذا البعض بان المراد بالامكان الامكان العام مقيدا بجانب
العدم اي كون الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لا عن جانب العدم
والامكان العام بهذا المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليس
بمسلوب عن جانب الوجود لكن يصدق على الممتنع والممكن الخاص
اما صدق على الممتنع فظاهر لان الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود
دون جانب العدم واما صدق على الممكن الخاص فلانه اذا كانت
الضرورة مسلوبة عن طرفي الوجود والعدم كانت مسلوبة عن
طرف الوجود ضرورة وهذا الجواب ليس بصواب لانه ليس بمطا
بق لغرض الشارح وعدم مطابقته لغرض الشارح معلوم لمن
له ادنى لب ولانه يلزم من هذا الجواب قسم الشيء قسيما له لان
الممتنع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعل الشارح قسيما له
واني قلنا وقد جعل الشارح قسيما له لان مقصود الشارح
بيان الصفات المتغايرة المفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد
منها على الاخر فيكون كل واحد من الصفات الثلث قسيما للاخر
فيلزم قسم الشيء قسيما له وهو ظاهر البطلان فان قلت قوله سواه
مغن عن قوله وغيره يلزم التكرار قلت لا نسلم لزوم التكرار

لانه

لانه عطف تفسير للاول وان سلم لزوم التكرار لكنه جاز للتفنن
في العبارة وهذا امر مرغوب عند البلغاء والفصحاء وقال الصادر
باختياره شره وخيره اقول اعلم ان الاختيار والارادة عند
المتكلمين صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لوقوع مقدور
ذات الله تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كما تبين
في كتب الكلام واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح هذا ان
الارادة مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب موجب بالذات لا فاعل
مختار بالاختيار ونسبة مقدوراته اليه كنسبة الاحراق الى النار لكن
ان ايجاد النار للاحراق واجب كذلك ايجاد الواجب للمقدورات وا
جب وايضا اشارة الى رد مذهب الثنوية والمجوسية لانهم قالوا
ان الله تعالى لا يقدر على الشر والا لكان شريرا اجيب عنه بان الخير والشر با
عتبار ذاتها ليس بخير وشر بل باعتبار النسبة الى غيرها فيجوز
ان يكون الشر بالنسبة الى شيء او بالنسبة الى الله تعالى لا يكون شرا فلا
الله تعالى بسبب صدور الشر عنه شريرا حاصله ان خالق الشر وهو الله
تعالى ليس بشرير بل كان بالنسبة الى غيره وهو العباد واني قدم
الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة الشر لا ارادة الخير
لان ارادة الشر مختلفة فيه وارادة الخير وان كان مختلفا فيه ايضا لكن

قالوا بان فاعل الخير يزدان وفاعل الشر اهرمان واراد وابهما ملكين
والله تعالى منزه عن فعل الخير والشر لكن القائلون بعدم ارادة الله
الشر اكثر من القائلين بعدم ارادة الخير فكان ارادة الله الخير متفقا عليه
بالنسبة الى ارادة الله الشر فكان ذكر ارادة الخير بالتبع لان المقصود
بيان ذكر ما وقع النزاع فيه كثيرا والذى وقع النزاع فيه كثيرا هو ارادة
الله الشر فكان مقصودا بالذكر والمقصود بالذكر اولى بالتقديم من غيره
او لان الشر اقل بالحروف فى الكتابة من الخير والاقل اخف اولى بالتقديم
او لان ذا الخير حرفا ثقيلا وهو الخاء وحرف علة وهو الياء فكان ثقيلا
ومعتلا وفى الشر لا يوجدان فكان حقيقا وصحيحا والصحيح
والخفيف اولى بالتقديم او لان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور و
والظلمة مقدم على النور فى كلام الله تعالى كما قال الله تعالى وجعل
الظلمات والنور ولذا قدم سبب الظلمات وهو الشر
على سبب النور وهو الخير تبعا لكلام الله تعالى **قال** ارجعت اى
الكتب بالتماس بعض **اقول** قيل عليه ان الاوراق ليست بمكتوبة
بل المكتوب هو الحروف فلم قال الشارح ان الكتب اوراقا
اجيب عنه بان هذا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال يعنى ذكر
الشارح الاوراق واراد بها الحروف حالة فى الاوراق

قال اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدى **اقول**
هذا الكلام اشارة الى ان المنطق آلة للعلوم فان قلت يلزم من كون
العلوم كونه آلة لنفسه لانه من العلوم قلت المراد من العلوم العلوم
الاخر ان يشرع فى شىء من العلوم سوى المنطق وبعضهم
اجاب بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق طرق كلية يعرف بالطرق
الجزئية التى يعرف صحتها وفسادها بالمنطق الذى هو الطرق الكلية
حاصله ان الطرق الجزئية آلة المنطق الذى هو طرق كلية وهى آلة الطرق
الجزئية الى المنطق فيكون الطرق الكلية آلة للطرق الكلية لان آلة الآلة
للشىء آلة لذلك الشىء فيكون الشىء آلة لنفسه وفيه خطر لانه يلزم منه الدور
لان معرفة الطرق الكلية حينئذ يتوقف على معرفة الطرق الجزئية ومعرفة
الطرق الجزئية يتوقف على معرفة الطرق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور
وهو اى الدور ان يتوقف الشىء على ما يتوقف على ذلك الشىء وهو باطل لانه يلزم
منه توقف الشىء على نفسه كما اذا توقف ا على ب و ب على ا فكان ا موقوفا
عليه لان الموقوف على الموقوف على الشىء موقوف على ذلك الشىء فيلزم
توقف الشىء على نفسه اعلم ان المراد بالواجب فى قوله يجب استحضارها
هو الواجب اللغوى لا الواجب الحقيقى وهو ما يكون طرف الوجود
ضروريا ولا الواجب الشرعى وهو ما يثاب ويذم العبد بتركه وانما قلنا لا الوا

يعنى بكون المنطق سوى المنطق منطق فيلزم ان
يلزم كون المنطق آلة منطقية و
هو غير جائز لان النحو ايضا آلة
للعلوم وكونه آلة لا يستلزم
كونه آلة لنفسه ولا يلزم المحال الاكه
لان الدور من جهتين مختلفتين
فيلزم من الجواب بقوله سوى كون
النحو كونه آلة وهو
النحو بجهة

يعنى كون الشىء آلة لنفسه من جهتين
لان الطرق الجزئية موقوفة على الطرق
الكلية من حيث صحتها وفسادها
لا من حيث نفس معرفتها ويجوز
معرفتها بعلم من الغير لا بكونه و
معرفة الطرق الكلية موقوفة
على الطرق الجزئية فيكون جهتين
مختلفتين فلا يلزم الدور
المحال المحرر

جب

للحقيقي ولا الواجب الشرعي لان استعمال الاصطلاحات يطلب
ضرورة عدم طرف وجوده لاندرج الممكنا ولا شرعي الواجب الحقيقي
لذلك وابطال الا بان نعم العبد بتركه فثبت انه ليس بصاحب الوجوب الحقيقي و
الوجوب الشرعي **قال** ايساغوجي **اقول** هذا مركب من ثلثة الفاظ
في لغة اليونان وهي ايساغوجي ومعنى الاول في لغة اليونانيا
لعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث نحن ثم حذفت الغاجي
للاختصار ثم نقل المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس فان قلت
المناسبة غير حاصلة بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما
قلت لا نم وجوب المناسبة بينهما فان صاحب التسمية اطلق التنبيه
على الاستفهام والامر على النهي مع انه لا مناسبة بينهما اي بين الامر
والنهي لان الامر يدل على طلب الفعل والنهي يدل على طلب ترك الفعل
وبين التنبيه والاستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم والتنبيه لا يدل
على الطلب لانه وضعية وانما جاز عدم المناسبة بينهما لانه لا مشاحة
في الاصطلاحات وبعضهم قال انه اسم للحكيم المستخرج للكليات
الخمس فسموها بتسمية المستخرج باسم المستخرج **قال** وهو النوع
والجنس والفصل الخ **اقول** وانما قدم النوع على الجنس مع ان الاولى
عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل لان ما صدق عليه النوع

قليل وما صدق عليه الجنس كثير والقليل قبل الكثير فقدم النوع ايضا
على الفصل مع ان عكسه اولى بالتقديم كما مر آنفا لان النوع يقع في جواب
ما هو والفصل لم يقع في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو اشرف
لانه تمام ماهية الشيء والاشرف اولى بالتقديم ايضا وقدم النوع على الخا
صة والعرض العام لانهما عارضان والنوع معروض والمعروض مقدم
على العارض لان المعروض متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع
وقدم الجنس على الفصل لان الجنس امر مبهم غير متحصل بنفسه يحتمل على
اشياء كثيرة ويحصله الفصل ويخصصه ويزيل ابهامه فلا بد اولا
من امر مبهم حتى يخصص الشيء ويزيل ابهامه وقدم الجنس على الخاصة
والعرض العام لانهما عارضان والجنس ذاتي والذاتي اولى بالتقديم لان
الذاتي نفس ماهية الشيء او جزءه ونفس الشيء وجزءه مقدم على عارضه
وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي والذاتي مقدم على العارض
كما مر آنفا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصة
قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير **قال** الدلالة
اقول وانما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع ان الاولى عكسه لان
الدلالة موقوف عليها والموقوف عليه مقدم على الموقوف لانه لما كا
نت الدلالة علة لاتصاف الدال بالدالية واتصاف المدلول بالمد

كانت مقدمة عليها لان العلة لصحة الشيء مقدمة على ذلك الشيء
متصفا بهذه الصفة وانما قلنا لان الدلالة موقوفة عليهما لان
الدلالة من الامور النسبية القائمة بالمنتسبين لان الدلالة قائمة بالدال
والمدلول فتكون موقوفة عليهما اعلم ان المراد بالدال ههنا اعم
من الدليل المصطلح عند اهل الكلام اي سواء كان يلزم من التصور
بشيء التصور بشيء اخر ومن التصديق به التصديق بشيء اخر وانما قدم مطلقا
الدلالة على الدلالات الثلث لان معرفة المطلق موقوفة على معرفة الدلالات
الثلث خاصة لان العام جزء الخاص ومعرفة الجزء متقدم على معرفة
الكل وانما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علة لعلم المدلول و
العلة مقدمة على المعلول **قال** والدلالة تنقسم الى **اقول** اعلم ان
الدلالة اما لفظية او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظا فلفظية وان لم يكن لفظا
فغير لفظية والدلالة اللفظية تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية كما ذكرها
الشارح مثال الدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على معناه وهو الذات
المخصوص ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة اح
على وجع الصدر والدلالة الغير اللفظية منقسمة الى وضعية ان كانت
بتوسط الوضع كالخطوط والعقود والاشارة والنصب فان الواضع

وضعها لمعان مخصوصة فان النصب مثل الكاف المنصوب في الماء
يدل على ان هذا المكان منفذ بالوضع وكذا غيره والى عقلية ان لم يكن
بتوسط الوضع كدلالة العالم على وجود الصانع والى طبيعية كدلالة الحمرة
على الخجل والصفرة على الوجل ولم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باقسامها
لان المقصود بالنظر المنطقي الدلالة الوضعية اللفظية لانها مستعمل
في العلوم على ما لا يخفى **قال** ويدل على ما يلازمه في الذهن بالالتزام **اقول** اي
على شيء يلزم العلم به من العلم بمفهوم اللفظ اي الدلالة الالتزامية هي التي
يلزم من العلم بالملزوم العلم باللازم من غير احتياج الى وسط وهو احتراز عن
بقولنا لانه اي يقع محمولا للموضوع الذي هو اسم ان المصدرة بلام التعليل
كالمتغير دليل اثبات الحدوث للعالم وقولنا لانه متغير وكل متغير حادث
فان المتغير وقع محمولا للموضوع الذي وقع اسم ان المصدرة بلام التعليل
والحد العالم لان الصغرى لانه عبارة عن العالم واحتج اليه من غير
احتياج الى علم اللازم في الجزم باللزوم بينهما فهذا هو معنى اللازم البين
بالمعنى الاخص وهو معتبر في الدلالة الالتزامية كالزوجية للاربعة فانه
يلزم من العلم بماهية الاربعة العلم بزوجية الاربعة **قال** لان اللفظ
لا يدل على كل امر خارج **اقول** لانه ان دل على كل امر خارج لزم دلالة
اللفظ على امور غير متناهية لان كل خارج عن معنى اللفظ امور

غير متناهية ولو دل على كلها لزم دلالة اللفظ على امور غير متناهية وهو
ظاهر البطلان فقال لان الملازمة الخارجية الخ اقول لا بد في هذا المقام من معرفة
الملازمة مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة الذهنية ومعرفة اللازم
والملزوم ومعرفة الشرط والمشروط اعلم ان الملازمة مطلقا هي كون الشيء
مقتضيا للاخر والشيء الاول هو المسمى بالملزوم والثاني هو المسمى باللازم
كطلوع الشمس بوجود النهار فان طلوع الشمس مقتض لوجود النهار
وطلوع الشمس ملزوم ووجود النهار لازم له والملازمة الخارجية
هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الخارج اي في نفس الامر اي كلما ثبت
تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم فيه كالمثال المذكور
وكالزوجية للاثنين فانه كلما ثبت طلوع الشمس في الخارج ثبت وجود
النهار فيه وايضا كلما ثبت ماهية الاثنين في الخارج ثبت زوجية
فيه والملازمة الذهنية هي كون الشيء مقتضيا للاخر في الذهن اي متى ثبت
تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم فيه كلزوم البصر للعمى
فانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور البصر فيه اعلم ان
بين الملازمة الخارجية والذهنية عموما وخصوصا مطلقا والملازمة
الذهنية اعم من الملازمة الخارجية لانه كلما ثبت الملازمة الخارجية
ثبت الملازمة الذهنية لانه كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم

والمراد من الملازمة الذهنية يلزم من تصور الملزوم في الذهن تصور اللازم

في الخارج

في الخارج ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن وليس
كلما ثبت الملازمة الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس
كلما ثبت تصور اللازم عند تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور
اللازم عند تصور الملزوم في الخارج فانه ثبت تصور البصر للعمى في الذهن
ولم يثبت في الخارج والشرط هو الذي يتوقف عليه الشيء ولم يدخل في ما
هيته ولم يؤثر فيه ويسمى الموقوف بالمشروط والموقوف عليه بالشرط كالو
ضوء للصلوة فان الوضوء شرط موقوف عليه للصلوة وليس بداخل
فيها ولا مؤثر فيها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية لو جعلت
شرطا للدلالة الالتزامية لم يتحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة
الخارجية لان المشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة بدون
الوضوء واللازم اي عدم تحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخار
جية باطل وكذا الملزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا لان بطلان ا
للازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما قلنا اللازم بطلان العدم اي الذي
مفهومه عدمي كالعمى يدل على الملكة اي على الذي مفهومه وجودي كالبصر
دلالة التزامية لانه كلما ثبت تصور العمى في الذهن ثبت تصور
البصر فيه لانه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كلما ثبت تصور
العمى في الخارج ثبت تصور البصر فيه لان بينهما معاندة في الخارج

لو جعلت شرطا لما وجدت الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية اما الملازمة فلان المشروط لا يوجد بدون الشرط كالصلوة بدون الطهارة
فرج احمد

بصيرا او غير بصير لان بينهما ملازمة ذهنية

وانما قلنا ان مفهوم العمى عدمي ومفهوم البصر وجودي لان
مفهوم العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا وهو مفهوم
عدمي ومفهوم البصر هو قوة العقل يدرك بها المحسوسات البصرية و
هو مفهوم وجودي لانه ليس في معناه نفي وانما قيدنا مفهوم
العمى بقولنا عما من شانه ان يكون بصيرا لاخراج الحجر والشجر وغيرها
فان الحجر والشجر يصدق عليها عدم البصر لكن ليس من شانهما ان
يكونا بصيرين قال فنقول اللفظ ينقسم الى اخره فان قلت
ان المنطقي لا يبحث من حيث انه منطقي الا عن المعاني لانها
الموصلة الى المجهولات فلم ذكر بحث الالفاظ قلت لانه لما كان افادة
المعاني واستفادتها موقوفة على الالفاظ ذكرها فان قلت
يحصل الافادة والاستفادة بالاشارة قلت يحصل بالاشارة
تفهيم المحسوسات والموجودات وفهمها دون تفهيم المعدومات
والمعقولات وفهمها فان قلت يحصل باشكال الكتابة
تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة كانت او معدومة او معقولة
فلم احتيج الى وضع الالفاظ قلت لما كانت مؤنة اشكال الكتابة
اكثر وضعوا الالفاظ لقلة مؤنتها قال والحجارة يدل على جسم معين
اقول قيل عليه ان الحجارة لا يدل على جسم معين بل على جسم ما

اي الاعتراض على قول الشارح

غير

غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد با
لتعيين التعيين النوعي لا التعيين الشخصي اي يدل الحجارة على الما
هية المعينة وهو ماهية الحجر اعترض عليه بان الحجارة المرمية ليس
بماهية نوعية بل فرد من افرادها اجيب عنه بان لا موجود للماهية
الا في ضمن فرد من افرادها واذا كان فرد من الافراد مرميا كانت الماهية
مرمية قال صدق على اربعة اقسام الخ فان قلت الاقسام خمس
وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وما كان للفظ جزء ولكن لا لمعناه
كالنقط كما قال الشارح ابن فناري كذلك رحمه قلت لما كان حال
القسمين وهما ما يكون للفظ ومعناه جزء ولكن لا يكون بجزء
لفظ معنى وما يكون للفظ جزء لا لمعناه واحدا عد الشارح هذين
القسمين قسما واحدا وانما قلنا ان حالهما واحد لان كل واحد من هذين
القسمين متحد في عدم حصول معنى بجزء لفظهما وان كان متغا
يرين من جهة ان احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم الاخر يكون لمعناه
جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة وهي الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظ و
لمعناه جزء لكن ادا كان علما للفظ وهذا القسم راجع الى القسم الذي لا يكون
للفظ جزء واما القسم الذي لا يكون بجزء اللفظ معنى لان صدق عدم
كون المعنى بجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ ولمعناه

كون علما للقتل والكل ما يكون للفظ جزء دال على معناه كالقطط والذي ما يكون
للفظ ولمعناه جزء لكن لا يكون جزء اللفظ معنى كعبد الله قال كالحيوان النا
طق علما اقول اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله
علما من جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق علما يكون بازاء الزاء في زيد
الي كما ان الزاء في زيد لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان معنى
وكذا الناطق في الحيوان الناطق علما لا يقصد به معنى كما ان العبد في
عبد الله علما يكون بازاء الزاء في زيد لا يقصد به معنى كما ان الله في عبد الله
علما لا يقصد به معنى لكن الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان الحيوان
الناطق علما مفهومان وهما اصليان جزءان من مفهومها المنقول اليه
وليس عبد الله مفهومين هما اصليان جزءان من مفهومها المنقول اليه
قال لان معناه الماهية الانسانية مع التشخص اقول فان قلت
الماهية الانسانية هي الحيوان الناطق فان كان مفهوم الحيوان الناطق
الماهية الانسانية التي هي الحيوان الناطق مع التشخص يلزم ان يكون
مفهوم الشيء نفسه مع غيره وهو باطل قلت لا نم انه يلزم منه كون مفهوم
الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفهوم الحيوان الناطق مع التشخص
مفهوم للفظ الحيوان الناطق علما وليس لفظ الحيوان الناطق نفس
مفهوم الحيوان الناطق حتى يلزم ان يكون مفهوم الحيوان الناطق نفسه مع غيره
مع

قال

قال المفرد ينقسم الى كلي وجزئي اقول اعلم ان الكلي هو الذي يمكن ان يفرض صدقه
على كثيرين بالامكان الذاتي سواء كان وقع على كثيرين في نفس الامر او لم يقع في
وسواء فرض وقوعه على كثيرين او لم يفرض قيد فدخل الواجب والشمس واللاشيء ونحوها
الكلي والجزئي وهو الذي لا يمكن ان يفرض صدقه على كثيرين كزيد فانه لا يمكن فرض
صدقه على كثيرين لمنع التشخص عن فرض صدقه على كثيرين فان قيل ما الفرق بين
زيد وبين اللاشيء فانكم قلتم ان احدهما وهو زيد جزئي والاخر وهو اللاشيء كلي مع ان
كل واحد منهما لا يمكن فرض صدقه على كثيرين اما زيد فلما مر انفا واما اللاشيء فلان
اللاشيء من الاشياء الخارجية والذهنية يصدق عليه اللاشيء فلا يمكن ان يفرض
صدقه على كثيرين قلت الفرق بينهما هو ان زيدا يمتنع فرض صدقه على كثيرين
امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الذاتي واما امتناع فرض صدق اللاشيء
على كثيرين بسبب ان نقيضه هو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء الخارجية والذهنية
فيكون امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الامكان الذاتي وانما قدم الكلي
على الجزئي لان الكلي هو الموصل والمقصود الاصلي للمنطقي هو الموصل اليه فلذا
قدمه او لان الكلي جزء الجزئي غالبا والجزء مقدم على الكل اعلم ان الجزء ما يتركب الشيء منه
ومن غيره كالحيوان فانه جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق
والكل هو الذي يتركب من الاجزاء وهو الحيوان الناطق واعلم ايضا انه لا بد بين كل
المفهومين من نسبة من نسب الاربع وهي التباين والتساوي والعموم

الى الجزئيات

والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه لانه ان لم يصدق كل منهما على
كل ما صدق عليه الاخر فبينهما التباين كالانسان والفرس فانه لا يصدق الانسان
على ما صدق عليه الفرس وبالعكس فان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر
فبينهما التساوي كالانسان والضاحك فانه كل ما صدق عليه الانسان صدق
عليه الضاحك وبالعكس وان صدق احدهما على ما صدق عليه الاخر والاخر
يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص مطلقا
كالحيوان والناطق فانه كلما صدق عليه الناطق على بعض صدق عليه
الحيوان وليس بالعكس بل يصدق والناطق على بعض ما صدق عليه
الحيوان فان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الاخر وكذا الاخر يصدق
على بعض ما صدق عليه الاول فبينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض
فاذا عرفت هذا فاعلم ان النسبة بين الجزئي والكلي التباين لانه لا يصدق
كل منهما على ما صدق عليه الاخر وبين الكلي والكل العموم من وجه لصدقهما
على الانسان وصدق الكلي بدون الكل على الكلي البسيط اي الكلي الذي ليس بمركب من الا
جزاء كالجنس العالي وصدق الكل بدون الكلي على زيد وبين الكلي والجزء العموم من وجه
ايضا لصدقهما على الحيوان وصدق الكلي بدون الجزء على الانسان وصدق الجزء
بدون الكلي على جزء الجزئي وهو التشخص والنسبة بين الجزئي والكلي العموم
من وجه لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكلي على الجزئي البسيط اي الجزئي

الذي

الذي ليس بمركب من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي على الانسان
والنسبة بين الجزئي والجزء العموم من وجه ايضا لصدقهما على التشخص وصدق الجزئي
بدون الجزء على زيد وصدق الجزء بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم
من وجه ايضا لصدقهما على الحيوان فانه كل بالنسبة الى جسم نام حساس متحرك
بالارادة لانه مركب منها وجزء بالنسبة الى الانسان وصدق الكل بدون الجزء وصدق الجزء بدون الكل
على الجزء البسيط وانما ذكر الجزئي مع عدم تعلق غرض المنطقيين به ليتضح
مفهوم الكلي لانه اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم الكلي اتضح مفهوم
الكلي لان الشيء يتضح زيادة ايضاح بتصور اضداده وانما قلنا مع عدم تعلق
غرض المنطقيين لان تعلق غرض المنطقيين للوصول الى المجهولات والموصل بالترتيب
لا يكون الا الكلي لانه يحصل الايصال بترتيب الكليات بعضها مع بعض الى المجهولات
ولا يحصل الايصال ايضا بترتيب بعضها مع بعض الى المجهولات مطلقا اي سواء
كانت المجهولات كليات او جزئيات فيكون الكليات موصلا وموصلا اليه والجزئيات
ليس موصلا ولا موصلا اليه فلا غرض للمنطقي بتعلق الجزئيات قال اي صاحب
انه متصور اقول لما كان ظاهر هذه العبارة وهي نفس تصور مفهومه يوهم
ان المانع من الشركة هو التصور الذي يتعلق بالمفهوم فسر هذه العبارة بقوله
اي من حيث انه متصور اي المانع من الشركة هو المفهوم من حيث انه متصور
لا التصور المفهوم المتصور اشارة الى رد مذهب من قال ان المطلوب بالطبع

المطلب

هو التصور الذي هو الصورة لا المتصور الذي هو ذو الصورة واني كان هذا الاعجب
مردود لان الصورة حالة في نفس شخصية جزئية المحل يوجب جزئية الحال فلا
يطلق الكلية للتصورة بل على ذي الصورة قال واما قيد بالتصور اقول يمكن ان
يجزء مفهوم الكلي على اربعة اوجه الاول ما لا يمتنع مفهومه والثاني ما لا يمتنع
مفهومه والثالث ما لا يمتنع تصور مفهومه والرابع ما لا يمتنع نفس تصور مفهومه
وبيان فساد وجوه الثلث الاول مذكور في الحاشية فيطلب ثمه قال الكلي
اما ذاتي او عرضي اقول فان قيل لم قيل ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي
مع ان كل واحد منهما لا صح الانسان واعم منه قلت التميز بين الذاتيات
والعرضيات غامض لكن للمنطقيين قاعدة يمكن التميز بينهما وهي اذا كان للشيء الواحد
لوازم عامة يكون اقدامها ذاتيا جنسا كالحيوان فانه اقدم بالنسبة الى الماشي
الواحد وهو الماشي فان قيل لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا
مع ان كل احد منهما تختص للنوع قلت والقاعدة في التميز ان اذا كان
للشيء عوارض مختصة يكون اقدامها ذاتيا كالناطق مثلا فانه مقدم بالنسبة
الى المتعجب والضاحك لان الناطق سبب للمتعجب والتعجب سبب للضاحك و
والسبب مقدم على المسبب فيكون الناطق مقدم على التعجب والضاحك لانه سبب قريب
للتعجب وسبب بعيد للضاحك وانما قدم الذاتي على العرضي لان الذاتي نفس
ماهية الشيء او جزءه والعرض عارض لماهية الشيء او جزءه فيكون الذاتي

معروضا

معروضا والعرض عارض والمعروض مقدم على العارض فيكون الذاتي مقدما
على العرض قال كالحيوان بالنسبة الى الانسان اقول يمكن ان يكون هذا الكلام
اشارة الى ان الكليات امور اضافية تختلف بالاعتبارات فان الحيوان جنس
بالنسبة الى الانسان لانه داخل وشامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس فالحيوان
جنس بالنسبة الى الانسان واما بالنسبة الى الناطق عرض عام لانه ليس داخلا فيه
وكان شاملا له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كالتنفس مثلا فانه عرض عام
ليس بداخل في الانسان شامل له ولغيره وكالملونة فانه جنس ايضا بالنسبة
الى الاسود وفصل بالنسبة الى الكثيف ونوع بالنسبة الى المكيف وخاصة بالنسبة
الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان قال واذا سئل عن كل واحد اقول
اعلم ان ما هو سئل به عن تمام الماهية على نوعين فكان جواب ما هو الا تمام الماهية ا
لمختصة او تمام الماهية المشتركة والمراد بتمام الماهية المختصة هو ان يكون ذلك الما
هية حقيقة للشيء ولا يكون حقيقة لغير هذه الحقيقة وتمام ماهية المشتركة هو
ان يكون الجزء مشتركا بين الشيئين فصاعدا ولا يوجد بينهما امر داخل سوى
ذلك كالحيوان فانه جزء مشترك بين الانسان والفرس لا يوجد جزء ذاتي
بينهما سوى ذلك وانما قلنا لا يوجد جزء ذاتي ولم يقل امر مشترك لانه يوجد الا
مر المشترك الغير الذاتي بينهما كالماشي فانه مشترك بينهما لكنه لا يوجد ذاتيا بين
الانسان والفرس فان قلت ان هذا التفسير باطل لانا لا نعلم ان يوجد سوى الحيوان

الاجزاء مشتركة ذاتية بين الانسان والفرس بان الجسم النامي والحساس المتحرك بالا
رادة كلها اجزاء مشتركة بينهما ذاتية لهما والحيوان غير كل لان الحيوان انما مجموع
الجسم النامي الحساس المتحرك بارادة والمجموع مغاير لكل واحد منها فلا يكون الحيوان
تمام الماهية المشتركة على هذا التفسير مع انه تمام المشترك قلت لا نم ان جزء الشيء
لا هو ولا غيره فلا يكون الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة غير الحيوان وانه لم
يكن عينه فلا يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما **قال** وقيد مختلفين بالحقائق
اقول فان قيل ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج ايضا فصول الانواع و
خواصها فلم قال الشارح يخرج النوع بقوله مختلفين بالحقائق والفصل و
الخاصة بقوله في جواب ما هو قلت ان القيد الاخير يخرج في جواب ما هو يخرج
الفصول والخواص مطلقا اي سواء كان فصول الانواع او فصول
الاجناس وسواء كان خواص الانواع او خواص الاجناس واما العرض
العام فلا يخرج الا بالقيد الاخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
لا يقال في جواب اصلا فان قلت ان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو
بل في جواب ما هما او في جواب ما هم قلت المراد من قوله الجنس مقول في
جواب ما هو هو تعيين الاصطلاح اي تعيين ان الجنس لا يكون مقولا في
جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو **قال** ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد **اقول** قوله على كثيرين اي على الافراد لان المراد بالكثيرين في

تعريف

وتعريف الانواع هو الافراد والمراد من الكثيرين في تعريف الجنس هو الانواع وما
هيات فان قلت ان الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلت المراد بالكثيرين
في تعريف الجنس الانواع دون الافراد قلت انه المقول على الافراد لا بالذات بل
ثانيا بالعرض لانه يقال اولا بالذات على الماهيات الموجودة من الافراد وبواسطتها
على افراد المتشخصات ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله دون الحقيقة
لان هذا القول للاحتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون
الحقيقة لان الجنس لا يكون مقولا على هذا الكثيرين بالذات **قال** وقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس **اقول** ولو قال قوله دون الحقيقة يخرج الجنس
لكان اولى لانه لا مدخل لقوله بالعدد في الاخراج لان الجنس ايضا مقول
على كثيرين مختلفين بالعدد تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب
وحسن التوفيق واليه المرجع والمآل وقد وقع الفراغ
من تحرير هذه النسخة الشريفة المباركة على يد العبد الضعيف
المذنب المحتاج الى رحمة الله تعالى مصطفى بن علي اللهم اغفر له ولوالديه
واحسن اليهما واليه في وقت العصر يوم الاحد في شهر ربيع
الاول تاريخ سنه ١٢١٨ وابواب الاصطلاحات تسعة الاول
الكليات والثاني القول الشارح والثالث القضايا والرابع القياس
والخامس البرهان والسادس الجدل والسابع الخطابة والثامن المغالطة
والتاسع الشعر

ايساغوجي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتاخرين قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه نحمد الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته اجمعين وبعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا بالله انه مفيض الخير والجود

ايساغوجي اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه ان كان له جزء [illegible] على ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كقولك رامي الحجارة والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته واما العرضي فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان ويرسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

القول الشارح

الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصل قريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان [illegible] والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع

القضايا

الرسم قول دال على الخارج اللازم المختص بالشيء

القريب صح

ويرسم بانه كلي

القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما
حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او
فردا والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من
الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب
واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا
واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
الانسان صح
واما جزئية مسورة كقولنا بعض كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
واما ان لا يكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب
والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفا
قية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية
كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة
الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وقد تكون المنفصلات ذات اجزاء
كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو والتناقض وهو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق

ذلك

ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة
والفعل والقوة والجزء والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة
الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان
بعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان
والمحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان
الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب (بالفعل) (اي بالفعل)
والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس (اي بالفعل)
بكاتب والعكس وهو ان يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء (اي بالفعل)
السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان
انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض
الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض
الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذه الحجة والسالبة
الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان
(قولنا)
بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا تنعكس لها كليا
(قولنا)
فانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه والقياس وهو
قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو اما اقتراني

قال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود القول هنا نتيجة القياس الاول مذكورة في القياس الاول بالفعل وهي قوله النهار موجود وبعضه نتيجة القياس الثاني مذكورة بالفعل وهو قوله الشمس طالعة والقياس الثاني بالنتيجة او نقيضها وعدم ذكرهما في التعريفين بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقترانيات في تعريف القياس الاستثنائي فلا يكون مانعا لان النتيجة مادة وهي طرفاها وصورة وبها جزؤها الاجتماعية فصورة الشيء بان يحصل بعد بالفعل الشيء وبالقوة ومادة ما به يحصل الاقتراني والايم يكن صورتها مذكورة في القياس فيكون النتيجة مذكورة في الاقترانيات بالقوة فلو اطلق ذكر النتيجة او نقيضها في تعريف الاستثنائي لا يصدق تعريف الاستثنائي منعا وتعريف الاقتراني جمعا فان قلت لا يجب ان يذكر فيه النتيجة في القياس الاستثنائي بالفعل والا لم يكن الاستثنائي قياسا لانه اعتبر في تعريف القياس ان يكون القول اللازم مغايرا لكل واحدة من المقدمات فاذا كان النتيجة مذكورة في المقدمات بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحدة ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل لم يكن مغايرة لكل واحد من المقدمات فلا يكون قياسا قلنا لا نسلم انه يكون عدم المغايرة لو لم يكن النتيجة جزء المقدمات بل عينها وههنا ليس كذلك فان الشمس طالعة وحده في الاستثنائي ليس قولنا النهار موجود بل هو جزء المقدمة لا النتيجة جزؤها فيحصل المغايرة بين المقدمة والنتيجة محمد

كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما الاستثنائي
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس
ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط
وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التي
فيها الاصغر يسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر يسمى الكبرى وهيئة التاليف من الصغرى
والكبرى تسمى شكلا **والاشكال اربعة** لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بحيوان
وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع
كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان حيوان
وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق
الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع فيه بعيد من الطبع جدا والذي له عقل
سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني عند
اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والشكل الاول هو الذي جعل معيارا
للعلوم فنورده هنا ليحصل دستورا وينتج منه المطلوب وشرط انتاجه
اي قانونا
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فضروبه المنتجة اربعة **الضرب الاول** كل جسم مؤلف
وكل مؤلف حادث **الضرب الثاني** كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم وكل جسم
ليس بقديم فلا شيء من الجسم بقديم **الضرب الرابع** كقولنا بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **والقياس الاقتراني**
اما مركب من حمليتين كما مر او من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

مثال الشكل الثالث كل انسان حيوان والانسان ناطق [illegible]

موجود

موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كان
الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد فهو
اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد واما من حملية
ومتصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو
جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة
كقولنا كل عدد فهو زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج
كل عدد فهو اما فرد واما منقسم بمتساويين واما من متصلة
ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو
اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض
او اسود **واما القياس** الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة
لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض
المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر
واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقينيات واليقينيات ستة اقسام احدها اوليات كقولنا الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وثانيها مشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار

والنار محرقة ومجربات كقولنا شرب السقمونيا مسهل الصفراء وحد
سيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا محمد عم
ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده وقضيا قياساتها معها كقولنا الا
ربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين و
والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة وهي
قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد او مظنونة و
الشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس وتنقبض والمغا
لطة وهي قول مؤلف من المقدمات شبيهة بالحق او بالمشهورة او
مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان تمت الكتاب
بعون الله الملك الوهاب وحسن التوفيق وهو في شهر ربيع الاول
في وقت الضحى في يوم يكتب سنه تاريخ ١١٨ والله اعلم بالصواب

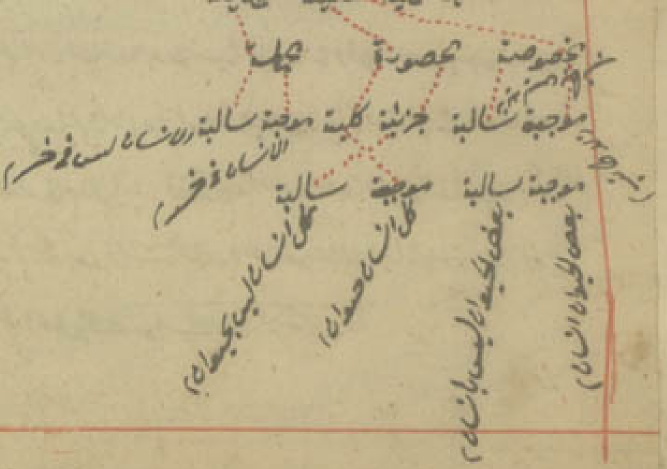
فان قيل ما الفرق بين المدح والشكر والثناء والحمد قلنا ان المدح والشكر
يكونان في مقابلة النعمة لكن الفرق بينهما ان المدح يكون قبل النعمة
والشكر يكون بعدها واما الثناء والحمد فقد يكونان قبل النعمة وقد يكونان
بعدها وقد يكونان في مقابلة غير النعمة ايضا لكن الفرق بينهما ان
الحمد مخصوص باللسان دون الثناء لان الثناء قد يكون بغير اللسان
كالقلب مثلا فعلم الفرق بين المعاني المذكورة ههنا حكي

فان قيل

بسم الله الرحمن الرحيم
ربيعم دار الكلام عند
هر بيعم عالانو يعملون
كلهم بورتغاء كتابنك
كتابه يازسكا اور
اوقد غنى
اودنثمه

فان قيل معنى قوله الحمد لله ان الحمد ثابت وهو باطل لان الحمد هو فعل الحامد
الحادث وفعل الحادث حادث فلو ثبت الحمد الحادث لله تعالى
لزم كونه تعالى محلا للحادث وهو محال والا لزم كونه حادثا لان محل الحادث
حادث وهذا باطل ايضا بالضرورة قلنا لا نسلم ان معنى قوله الحمد لله ان الحمد
ثابت لله اي قائم بالله تعالى بل معناه ان الحمد في الحقيقة تكون مختصا
لله تعالى كالاختصاص المال لزيد في قولنا المال لزيد فلا يلزم من
هذا الاختصاص قيام الحمد الحادث بالله تعالى كما لا يلزم قيام المال
لزيد في مثل المذكور فلا يكون الباري محلا للحادث الذي ذكر ههنا او نقول
ان معنى قوله الحمد لله ان المحمودية ثابت لله تعالى حيث ذكر المصدر اعني به
الحمد واريد به الحاصل من معنى المصدر اعني به تأمل حكي

ابحاث القضية الحملية القضية الحملية



مالا يتجزى ۲

النقطة
مالا ينقسم الى الاجزاء ۱
مالا جزء له ۲

الفرق بين المباين والمتباين ان المباين مالا يكون متحدا في المفهوم
والمتباين مالا يكون متحدا في الذات هر

الفرق بين الكلي والكل ان الكل يتقوم بالاجزاء كتقوم السكنجبين بالخل والماء والعسل
بخلاف الكلي كالانسان فانه لا يتقوم بالجزئيات بل يتقوم الجزئيات بالكلي كتقوم زيد وعمرو بالانسان
وان الكلي محمول على الجزئي كقولنا زيد انسان بخلاف الكل فانه لا يكون محمولا على الجزء
فلا يقال الخل سكنجبين ۱۲

والفرق بين القضية المتعارفة والطبيعة هو ان الطبيعة والمتعارفة محمولها
حملا على المفهوم لكن في المتعارفة يرجع الى الافراد والمراد هي وفي الطبيعة تقرر في المفهوم
هذا ذكره الشارح رحمة الله عليه ۱۲

العقل جوهر مجرد مدرك للكليات من غير توسط آلة ۱۲

الجوهر كالجسم
ماهية اذا وجدت في الخارج وجدت لا في موضوع عند المتكلمين ای لا في محل
[illegible]

والعقل
[illegible]

العرض العام لا يكون معقولا اصلا لانه يعتبر في العرضيات التميز عن جميع الاغيار دون البعض فالعرض العام ليس كذلك

[illegible]



اعلم ان اول المتاخرين ابو علي سينا قدس سره وقع في عصر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعالم فاضل حتى يكون في عصره لا عالم فوقه حيث دعا دعوة رسول الله
عليه السلام فلم يأت فقال هذا رسول حق مرسل للقاهرين ونحن اعلم
منه ثم اتى بعد وانت [illegible] واخر المتقدمين [illegible]

والله اعلم بالصواب تمت بعون الله تعالى

اعلم ان الحد الاوسط في القياس لابدّ ان يكون علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة

لوجود تلك النسبة في الخارج يسمى برهانا لميّا لانه يعطي اللمية في الذهن والخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون

علة للنسبة الا في الذهن يسمى ذلك برهانا انيّا لانه يفيد انية النسبة ووجودها في الخارج دون لميتها

محمد امين على المنار

مطلب معنى البسط

البسط ثلاثة اقسام بسط حقيقي وهو ما لا جزء له اصلا كالباري تع وعرفي وهو ما لا يكون مركبا

من الاجسام المختلفة الطبايع واضافي وهو ما يكون اجزائه اقل بالنسبة الى الاخر والبسط ايضا رو

حاني وجسماني فالروحاني كالعقول والنفوس المجردة والجسماني كالعناصر سيد الشريف في كتاب التعريفات

النسب الاربع اذا تحققت في المفردات تكون بحسب الصدق بمعنى الحمل واذا تحققت في القضايا

تكون بحسب الصدق بمعنى التحقق اذا كان بمعنى الحمل يستعمل بعلى واذا كان بمعنى التحقق يستعمل بفي يقال

هذه القضية صادقة في الواقع اى محققة فيه وهذا المفهوم صادق على هذا الشيء اى محمول عليه سيد الشريف

في التعريفات

قاني طورميان بوروونه امرقان طلغالر كلنك طوخمليں سودتوب بوريونه جكم

دیش ضطینه چورك اونین فوروب كسكن سركه ايلن اوج صباح اغزنه طوتم

وسو ونورد

نهيب زمانا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

البسط ثلثة حقيقية مثل الباري تعالى وعرفية كالماء والهواء واضافية كالاجزاء [illegible]

هل ما لم كيف

اي كم متى اين من

سؤال عن التشخص

سؤال عن المكان

سؤال عن الزمان

سؤال عن العدد

سؤال عن التعيين

اموت ويبقى كل ما قد كتبته فياليت من يتلو كتابي دعا ليا لعل الهي يعفو عني بفضله ويعفو تقصيري وسوء فعاليا

دعا ليا تم

سكال وصفي الما به باذديم بنوردوم كندمى بولمايه باذديم

عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان

عيسى عم

ادم عم

[illegible]